

الجمعية العامة



Distr.
GENERAL

A/44/746/Add.8
18 December 1989
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الرابعة والأربعون
البند ٨٣ (ز) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : التصرّف والجفاف

تقرير اللجنة الثانية (الجزء التاسع)*

المقرر : السيدة مارتا دوينيام دي ويست (اكوادور)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٣ (انظر A/44/746 ، الفقرة ٢) . وقد نظر في الإجراء الذي يتعين اتخاذة بشأن البند الفرعى (ز) في الجلسات ٢٩ و ٣٢ و ٣٤ و ٤٩ المعقودة في ٢ و ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . ويرد سرد لنظر اللجنة في البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/44/SR.29 و 32 و 34 و 49) .

ثانيا - النظر في المقترنات

ألف - مشروع المقرر A/C.2/44/L.26

٢ - في الجلسة ٢٩ المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم ممثل السنغال مشروع مقرر (A/C.2/44/L.26) عنوانه "البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف في إفريقيا" نيابة عن بوركينا فاسو ، وتشاد ، والجزائر ، والرأس الأخضر ، والسنغال ، وموريتانيا .

* سيصدر تقرير اللجنة الثانية في ١٣ جزءا (انظر أيضا A/44/746 و 7-1 و 8-9 Add.1 و 8) .

٣ - وفي الجلسة ٣٤ المعقدة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، أدى نائب رئيس اللجنة ، السيد دافيد بيتون (نيوزيلندا) ، ببيان أبلغ فيه اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع المقرر ، ونفع مشروع المقرر ، شفويًا ، على النحو التالي :

(أ) أصبحت الفقرتان ١ و ٢ الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) :

(ب) أضيفت بعد عبارة "والمؤتمر الوزاري المعنى بوضع سياسة مشتركة لمكافحة التصرّف" الواردة في نهاية الفقرة الفرعية (أ) عبارة "والمنظمات المختصة الأخرى" .

٤ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر A/C.2/44/L.26 ، بصيغته المنشحة شفويًا ، دون تصويت (انظر الفقرة ١٠ ، مشروع المقرر) .

(أ) باء - مشروع القرار A/C.2/44/L.33 و A/C.2/44/L.72

٥ - في الجلسة ٣٣ المعقدة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم ممثل موريتانيا مشروع قرار (A/C.2/44/L.33) عنوانه "خطة العمل لمكافحة التصرّف" نيابة عن تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، الرأي الأخضر ، وكينيا ، ومالى ، المغرب ، موريتانيا ، التي انضمت إليها فيما بعد توغو ، والجمهورية الديمقرatطية الألمانية ، وغينيا - بيساو ، وفرنسا ، وفيما يلي نص مشروع القرار :

(أ) A/44/746/Add.7 انظر أيضًا .

"الف"

"تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر"

"إن الجمعية العامة ،"

"إذ تشير إلى قرارها ١٧٣/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧
الذي أقرت بموجبه خطة العمل لمكافحة التصحر^(٢) ، وإلى جميع قراراتها
اللاحقة ،

"وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٤١ - ٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه
١٩٨٦ الذي اعتمدت بموجبه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي
والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، والتي حددت فيه مكافحة التصحر
باعتبارها من أولويات البرنامج ،

"وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٤٤ - المؤرخ في ——— بشأن مؤتمر
الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ بعد انقضاء
١٥ سنة على اعتماد برنامج عمل نيروبي لمكافحة التصحر ،

"وإذ يساورها بالغ القلق لأن مشكلة التصحر التي لها تأثير شامل على
البيئة لا تزال حتى الان على هامش الإدراك المتزايد للمجتمع الدولي للحاجة
الماسة إلى مكافحة تدهور البيئة بشكل فعال في إطار الترابط بين الدول ،

"وإذ يساورها شديد القلق للانتشار المستمر للتتصحر وتكثفه في
البلدان النامية ، ولاسيما في إفريقيا ، وما تسببه هذه الكارثة من معاناة
لا توصف للإنسان ومن خسائر اقتصادية ومالية ومن اضطرابات اجتماعية ،

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتصحر ، نيروبي ، ٢٩ آب / ٩
اغسطس - ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ (A/CONF.74/36) ، الفصل الأول .

"ولذ تدرك أن الجفاف والتصرّف يؤثّران بشكل بالغ على القدرات الاقتصادية والمالية للبلدان النامية المتأثرة وأن البيئة الاقتصادية العالمية غير المواتية ، وخصوصاً تدني أسعار السلع الأساسية وعبء الدينون الخارجية الباهظ والمتسايد والتدابير والسياسات التجارية الحمائية ، تزيد من شل قدرتها وتجعلها غير قادرة على الاضطلاع بشكل فعال ومستمر ببرامجها لمكافحة التصرّف التي تتحمّل عنها المسؤولية الرئيسية ،

(٣) ١" - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٨٩/٤٢^(٤) وبالجزء ذي الصلة من تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،

٢" - تعرب عن بالغ القلق إزاء النقص الواضح في الموارد المالية المكرمة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصرّف ؛

٣" - تحث الحكومات ، ولاسيما حكومات البلدان المتقدمة النمو ، ومنظمات الأمم المتحدة وسائر الهيئات الحكومية الدولية على زيادة وتكثيف جهودها في مجال مكافحة التصرّف وإيلاء أعلى أولوية للتوصيات الواردة في خطة العمل ؛

٤" - تدعو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى التشاور مع المنظمات الدولية الرئيسية والمؤسسات الخاصة والأفراد والمنظمات الإعلامية الكبرى التي تتولى تمويل أنشطة حماية البيئة أو الترويج لها ، بغية توجيه انتباها إلى الضرورة الملحة للنظر في موضوع مكافحة التصرّف على قدم المساواة مع سائر موضوعات الساعة المتعلقة بالبيئة ؛

٥" - تدعو أيضاً مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية إلى إيلاء أعلى أولوية لمكافحة التصرّف واستخدام جميع الطرق والسبل ، بما فيها الموارد المالية والعلمية والتقنية ، الالزمة لوقف عملية التصرّف وعكس اتجاهها توصلـاً إلى حفظ التوازن الأيكولوجي في هذا الكوكب ؛

• A/44/351-E/1989/122 (٣)

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعين ، الملحق رقم ٢٥ (A/44/25) .

"٦" - تحث جميع المنظمات المختصة في الأمم المتحدة ، ومنها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، على مساعدة البلدان المتأثرة بالتصحر ، ولاسيما في إفريقيا ، في أعمالها التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ؛

"٧" - تدعو مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الإسهام فنيا في بحث المؤتمر لمسألة التصحر وذلك بالقيام بعدة أنشطة ، ومنها إجراء تقييم عام للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، وذلك قبل انعقاد المؤتمر بوقت كاف ؛

"٨" - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المؤتمر ، عن طريق لجنته التحضيرية ، تقريرا يعتمد إلى دراسة يقوم بها فريق من المختصين البارزين في التمويل الوطني والدولي ، يتولى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عقده وتنسيق أعماله ، على أن يتناول التقرير أساساً المواضيع التالية :

"(أ)" سرد للمقترحات والاقتراحات ذات الصلة التي قدمت في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإمكانية طرق سبل جديدة لتمويل برنامج المنظمات المتعددة الأطراف على الصعيد العالمي ، بالإضافة إلى الميزانيات العادية الرسمية والموارد التقليدية الخارجة عن الميزانية ؛

"(ب)" خطة وتحليل ماليان يتضمنان عناصر وتكاليف برنامج مبتكر لمكافحة التصحر يمكن للمؤتمر أن يعتمد ، ويحددان الأنشطة المملوكة بالفعل وكذلك الموارد الإضافية التي تلزم لبلغ الهدف العالمي لمكافحة التصحر ؛

"(ج)" سبل تعبئة الموارد الوطنية ، مع مراعاة آثار برامج التكيف الهيكلي ؛

"(د)" إمكانيات الحصول من الحكومات والأسواق العالمية على رؤوس أموال وقروض بشروط تساهلية لمكافحة التصحر ؛

"(ه)" إمكانيات التوصل إلى إلغاء أجزاء من الدين الخارجي لصالح إعادة التحرير ؛

"(و) إمكانيات تعزيز وتنسيق أنشطة المشاديق ذات الصلة الموجودة في مختلف الهيئات الدولية ؟

"(ز) سبل تشجيع الاشتراك النشط من قبل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والأفراد في تمويل برامج التدريب والبحث العلمي المتعلقة بمكافحة التصرّف ؟

"٩" - تقرر الإبقاء على حساب الأمم المتحدة الخاص للتمويل التكميلي لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصرّف ، وتطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعيد طرح هذه المسألة أمام المجتمع الدولي ؟

"١٠" - تقرر أيضاً أن يعقد الفريق الاستشاري لمكافحة التصرّف اجتماعاته مرة كل سنتين ، (في السنوات الزوجية ، اعتباراً من عام ١٩٩٤) ، وذلك لكي يسهم في نجاح المؤتمر ، وتعيد في هذا الصدد تأكيد ولايته كما وردت في قراريها ١٧٣/٢٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ١٦٨/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ؟

"١١" - تطلب إلى الفريق الاستشاري لمكافحة التصرّف أن يستفيد من تطور الوعي بمسائل البيئة ليكشف جهوده لمساعدة المدير التنفيذي في تعبئة موارد إضافية لتنفيذ خطة العمل ؟

"١٢" - تحث حكومات البلدان المتضررة بالتصحر على إعطاء أولوية عالية في خططها الإنمائية الوطنية للاستراتيجيات والبرامج المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لمكافحة التصرّف ؟

"١٣" - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بتقديم تقرير إليها في دورتها السادسة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن مختلف أحكام هذا القرار ، وكفالة تقديم هذا التقرير ، بعد نشره مباشرة ، إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية .

"باء"

"تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر"

في منطقة السهل السوداني

"إن الجمعية العامة ،"

"إذ تشير إلى قراراتها ١٧٠/٢٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٨٨/٣٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ و ١٨٧/٣٤ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٧٣/٢٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٩٠/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ و ٢١٦/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٦٤/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٦٨/٣٩ باء و ٣٠٦/٣٩ المؤرخين في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ و ١٩٨٤/٤٠ باء المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ و د١ - ٢١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ و ١٨٩/٤٢ باء المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

"وإذ تضع في اعتبارها إن مشكلة التصحر في منطقة السهل السوداني ، وما ينجم عنها من أوضاع حرجة تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وتنعكس عواقبها المأساوية على ظروف حياة السكان ، هي مشكلة خطيرة بشكل خاص ،

١) - تحيط علما مع التقدير بتقرير مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي عن أنشطة مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني^(٥) ، وكذلك بالجزء ذي الصلة بالموضوع من تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ،

٢) - تؤكد ببالغ القلق :

"(١) أن التصحر في بلدان منطقة السهل السوداني قد اشتد وامتد إلى مناطق أخرى في افريقيا ،

"(ب) أن استمرار نقص الموارد المالية لا يزال يمثل عقبة في طريق مكافحة التصحر ؛

"(ج) أن مكافحة التصحر تتطلب موارد مالية وتقنية تتجاوز قدرات البلدان المتقدمة ؛

"٣ - تدعى البلدان المتقدمة إلى أن تضمن خططها الإنمائية الوطنية مشاريع لمكافحة التصحر والجفاف وأن توليهما أولوية عالية إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد ؛

"٤ - تدعى أيضاً البلدان المتقدمة إلى استخدام كل الاليات المناسبة ، ومنها اجتماعات المائدة المستديرة التي يعقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي ، وذلك لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برامج مكافحة التصحر ، وتناشد البلدان المانحة تقديم موارد إضافية كبيرة لتمويل هذه البرامج ؛

"٥ - تعرب عن ارتياحها لأن مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني قد أيد فكرة التنمية القابلة للإدامة في معالجته لمسألة إدارة وحفظ الموارد الطبيعية وكذلك لمسائل البيئة من منظور عالمي وفي تركيزه على إدماج أنشطة مكافحة التصحر في الخطط الإنمائية الوطنية ؛

"٦ - تعرب عن امتنانها للحكومات التي تسهم في الصندوق الخاص لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وتجدد نداءها العاجل لجميع أعضاء مجتمع المانحين بأن يساهموا بسخاء في هذا الصندوق حتى يتتسنى للمكتب أن يلبّي بشكل أكثر فعالية الاحتياجات الملحة للبلدان الأفريقية المنكوبة بالتصحر ؛

"٧ - تطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز دعمهما المشترك لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ؛

"٨ - تدعى مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني إلى القيام بما يلي :

"(١) تكثيف جهوده في مجال تعبئة موارد إضافية دعماً لجهود البلدان التي تشملها ولايته وكذلك جهود المنظمات الإقليمية المختصة ، ولاسيما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ؛

"(ب) موافلة دعم المؤتمر الوزاري لوضع سياسة مشتركة لمكافحة التصحر والتعاون ، في هذا الاطار ، مع مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الأفريقي ومع اتحاد المغرب العربي" .

٦ - وفي الجلسة ٤٩ المعقدة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ، عرض نائب رئيس اللجنة ، السيد ديفيد بيتون (نيوزيلندا) مشروع قرار (A/C.2/44/L.72) مقدم منه على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/44/L.33 .

٧ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/44/L.72 دون تمويه (انظر الفقرة ٩ ، مشروععا القرارات ألف وباء) .

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/44/L.72 ، سحب مشروع القرار A/C.2/44/L.33 من جانب مقدميه .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

- ٩ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرارين التاليين :

خطة العمل لمكافحة التمثيل

۱۰۷

تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر

ان الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٣/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي أقرت بموجبه خطة العمل لمكافحة التضخم^(٦) ، وإلى جميع قراراتها اللاحقة ،

وإذ تشير أياً إلى قرارها دإ - ٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ الذي
اعتمدت بموجبه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في
افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، والذي حددت فيه مكافحة التضخم باعتبارها من أولويات
البرنامج ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٤٤ المؤرخ في ————— بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ بعد انتهاء ١٥ سنة على اعتماد برنامج عمل نيروبي لمكافحة التصحر ،

وإذ يقلّقها بالغ القلق أن مشكلة التصرّف التي لها تأثير عالمي لا تزال على هامش إدراك المجتمع الدولي المتزايد لضرورة مكافحة تدهور البيئة بشكل فعال في إطار الترابط بين الدول،

ولذ يساورها شيد القلق لاستمرار انتشار التصحر وتكثفه في البلدان النامية ، ولاسيما في افريقيا ، وما تسببه هذه الكارثة من معاناة لا توصف للإنسان ومن خسائر اقتصادية ومالية ومن اضطراب اجتماعي ،

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتحرر ، نيروبى ، ٣٩ آب /
أغسطس ، - ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ (A/CONE-74/36) ، الفصل الأول .

وإذ تدرك أن الجفاف والتصرّر يفرضان عبئاً ثقيلاً على القدرات الاقتصادية والمالية للبلدان النامية المتأثرة وأن الآثار السلبية للبيئة الاقتصادية الدولية تعيق الجهود التي تبذلها هذه البلدان عن الانضلاع ببرامج فعالة ومستمرة لمكافحة التصرّر التي تتحمل فيها المسؤلية الرئيسية ،

١ - تحيط علماً بـ تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٨٩/٤٢ (٧) أولاً وباء وجيم وبالجزء ذي الصلة من تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٨) ،

٢ - تعرب عن قلقها البالغ إزاء النقص في الموارد المالية المخصصة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصرّر ،

٣ - تحث الحكومات ، وأسیماً حكومات البلدان المتقدمة النمو ، ومنظّمات الأمم المتحدة وسائر الهيئات الحكومية الدوليّة على زيادة وتكثيف جهودها في مجال مكافحة التصرّر وإيلاء أعلى أولوية للتوصيات الواردة في خطة العمل ،

٤ - تدعو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى التشاور مع المنظمات الدوليّة الرئيسيّة والمؤسسات الخامّة والافراد والمنظّمات الإعلامية الكبّرى التي تتولى تمويل أنشطة حماية البيئة ، أو الترويج لها ، بغية توجيه انتباها إلى الضرورة الملحة للنّظر في موضوع مكافحة التصرّر على قدم المساواة مع سائر موضوعات الساعة المتعلقة بالبيئة ،

٥ - تدعو أيضاً مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في عام ١٩٩٢ ، إلى إيلاء أولوية عالية لمكافحة التصرّر واستخدام جميع الطرق والسبل ، بما فيها الموارد المالية والعلمية والتقنية ، الالزام لوقف عملية التصرّر وعكس اتجاهها توصلاً إلى حفظ التوازن الإيكولوجي في هذا الكوكب ،

• A/44/351-E/1989/122 (٧)

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعين ، الملحق رقم ٢٥ (A/44/25) ، الفصل السادس .

٦ - تدعو مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة إلى الإسهام مساهمة كبيرة في المناقشة التي ستجري لمسألة التصرّف في المؤتمر وذلك بالقيام بعدها أنشطة ، منها إجراء تقييم عام ، قبل انعقاد المؤتمر بوقت كاف ، للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصرّف ؛

٧ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم ، بالتشاور مع المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، إلى المؤتمر ، عن طريق لجنته التحضيرية ، تقريرا يتضمن دراسات ذات صلة يجريها خبراء مختصون وتناول ، في جملة أمور ، المواضيع التالية :

(أ) المقترنات والاقتراحات ذات الصلة المقدمة في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإمكانية استخدام طرق جديدة لتمويل برامج المنظمات المتعددة الأطراف على الصعيد العالمي ، بالإضافة الى الميزانيات العادية والموارد التقليدية الخارجة عن الميزانية ؛

(ب) حالة تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصرّف ، والأهداف ونهج العمل الرامية إلى تدعيم مكافحة التصرّف ، بما في ذلك تقييم الموارد الإضافية اللازمة لتحقيق الحد الأدنى من أهداف مكافحة التصرّف ؛

(ج) طرق ووسائل تشجيع إجراء البحث والتطوير ، لا سيما في البلدان النامية ، في مجال تكنولوجيا مكافحة التصرّف ، الموجودة بالفعل والتي قد تتتوافر ، وإجراءات نقل هذه التكنولوجيا بشروط مواتية ، لا سيما إلى البلدان النامية ؛

(د) إمكانيات الحصول من الحكومات ومصادر التمويل الأخرى على قروض بشروط تساهليّة لمكافحة التصرّف ؛

(هـ) إمكانيات تقليل أثر التصرّف عن طريق أمور منها إعادة التحريج من خلال آليات تنطوي على إلغاء الدين الخارجي أو تخفيضه ؛

(و) إمكانيات تدعيم وتنسيق أنشطة الصناديق المنشأة لهذه الغرض في مختلف المؤسسات الدولية ؛

(ز) سبل تشجيع المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والأفراد في تمويل برامج التدريب والبحث العلمي المتعلقة بمكافحة التصرّف ، بما فيها برامج إعادة التحرير ؛

- ٨ - تقرر قفل الحساب الخاص لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصرّف ، وتطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتّخذ الخطوات الالزمة لذلك ؛

- ٩ - تقرر أيضًا أن يعقد الفريق الاستشاري لمكافحة التصرّف اجتماعاته سنويًا حتى انعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ، ومرة كل مرتين بعد ذلك ، وتعيد تأكيد ولايتها كما وردت في القرارات ١٧٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ و ١٦٨/٣٩ المؤرخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ؛

- ١٠ - تطلب إلى الفريق الاستشاري أن يقوم ، بالتعاون مع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بتقديم مساهمات لزيادة الوعي بالمسائل البيئية وتكثيف جهوده لتعبئة موارد إضافية ، وتبادل المعلومات المتعلقة بالبحث العلمي والبرامج الوطنية وتنفيذ خطة العمل والإدلة بآرائه بشأن الاجراءات التي يتّعّض اتخاذها في المعركة ضد التصرّف ؛

- ١١ - تحث حكومات البلدان المتأثرة بالتصحر على إعطاء أولوية عالية في خططها الإنمائية الوطنية للاستراتيجيات والبرامج المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لمكافحة التصرّف ؛

- ١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن مختلف أحكام هذا القرار ، وكفالة تقديم هذا التقرير ، بعد نشره مباشرة ، إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية .

باء

تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصرّف
في منطقة السهل السوداني

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٠/٢٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٨٨/٢٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ و ١٨٧/٣٤ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٧٢/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٩٠/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ و ٢١٦/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٦٤/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ و ١٦٨/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ و ١٩٨/٤٠ باء المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ و دإ - ٢/١٢ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ و ١٨٩/٤٢ باء المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن مشكلة التصرّف في منطقة السهل السوداني ، وما ينجم عنها من أوضاع حرجة تتعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وتنعكس عواقبها المأساوية على أحوال معيشة السكان ، هي مشكلة خطيرة بشكل خاص ،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني^(٩) ، وكذلك بالجزء ذي الصلة بالموضوع من تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٨) ،

تؤكد بباليغ القلق :

(١) أن التصرّف في بلدان منطقة السهل السوداني قد اشتد وامتد إلى مناطق أخرى في إفريقيا ؛

(ب) إن استمرار نقص الموارد المالية لا يزال يمثل عقبة في طريق مكافحة التصرّف ؛

(ج) إن المعركة ضد التصحر تتطلب موارد مالية وتقنية تتجاوز قدرات البلدان المتأثرة ؛

٣ - تحث البلدان المتأثرة على أن تضمن خططها الإنمائية الوطنية مشاريع لمكافحة التصحر والجفاف وأن توليها أولوية عالية إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد ؛

٤ - تحث أيضاً البلدان المتأثرة على استخدام كل الآليات المناسبة ، ومنها اجتماعات المائدة المستديرة التي يعقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي ، وذلك لتعبئة الموارد الازمة لتنفيذ برامج مكافحة التصحر ، وتنشد البلدان المأهولة تقديم موارد إضافية كبيرة لتمويل هذه البرامج ؛

٥ - تلاحظ مع الارتياح أن مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني قد أيد فكرة التنمية القابلة للإدامة في معالجته لمسألة إدارة وحفظ الموارد الطبيعية وكذلك لمسائل البيئة من منظور عالمي وفي تركيزه على إدماج أنشطة مكافحة التصحر في الخطط الإنمائية الوطنية ؛

٦ - تحث مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني على مساعدة بلدان المنطقة في مجال الاستعدادات التي تجريها لمؤتمر عام ١٩٩٢ وأنشطة المتابعة التي سيسفر عنها ؛

٧ - تحيط علماً مع التقدير بالاهتمام الذي أبداه مؤتمر قمة باريس الاقتصادية المعقود في تموز/يوليه ١٩٨٩ بالجوانب المتعلقة بمكافحة التصحر وبوجه خاص بالمرصد المقرر إنشاؤه للمصراط الكبير ومنطقة السهل ؛

٨ - تعرب عن امتنانها للحكومات التي تسهم في الصندوق الخاص لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وتجدد نداءها العاجل لجميع أعضاء المانحين بأن يساهموا ببناء في هذا الصندوق حتى يتتسنى للمكتب أن يلبي بشكل أكثر فعالية الاحتياجات الملحة للبلدان الأفريقية المنكوبة بالتصحر ؛

٩ - تطلي إلى مدير التحفيزي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز دعمهما المشترك لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ؛

١٠ - تدعو مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني إلى ما يلي :

(١) تكثيف جهوده في مجال تعبئة موارد إضافية دعماً لجهود البلدان التي تشملها ولاليته وكذلك جهود المنظمات الإقليمية المختصة ، ولاسيما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ؛

(ب) موافلة دعم المؤتمر الوزاري لوضع سياسة مشتركة لمكافحة التصحر في بلدان اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل والاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا وفي بلدان المغرب ومصر والسودان ، والتعاون ، في هذا الاطار ، مع مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ومع اتحاد المغرب العربي .

١٠ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي :

البلدان المنكوبة بالتمهّر والجفاف في افريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٨/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ١٧٥/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ١٨٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وكذلك إلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/١٩٨٦ المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٦ و ١٠٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ،

(١) تناشد على وجه الاستعجال المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ، والمؤتمر الوزاري المعنى بوضع سياسة مشتركة لمكافحة التصحر في بلدان اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل والاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا وفي بلدان المغرب ومصر والسودان ، والمنظمات الأخرى المختصة ؛

(ب) تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ الخامس بالبلدان المنكوبة بالتمهّر والجفاف في افريقيا .
